يواجه علم الاجتماع في السعودية أزمة هوية علمية (علم الاجتماع/الخدمة الاجتماعية)، وأزمة في الإنتاج المعرفي

منفصلين في تصنيف الوظائف بوزارة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية، لاعتبارها إياهما رديفين مهنياً.

توجد مئات الآلاف من الوظائف النشطة والخاملة، والتي تحتاج إلى إحداث أو تحديث، وتعد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أكبر حاضن للخريجين من خلال المؤسسات التي تتبع لها، مثل الضمان الاجتماعي، ورعاية الأحداث، والمسنين، والمعوقين، والأيتام، ومراكز تأهيل المدمنين، وكذلك الجمعيات الخيرية الحكومية والأهلية، ومراكز الأحياء.

إن فرص العمل في وزارة التعليم لخريجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية متوفرة من خلال وظيفة المرشد أو الأخصائي الاجتماعي في كل مدرسة، وفي المستشفيات الجامعية، وفي وزارة الصحة من خلال المشرف الاجتماعي والخدمة الاجتماعية في كل مستشفى، ومستوصف، والمستشفيات الأهلية، وكذلك في وزارة الداخلية من خلال الإرشاد الاجتماعي في السجون بأنواعها. وتوجد مجالات لها تصنيف، ولكنها غير نشطة وليست مفعلة بما يكفي، مثل رعاية الشباب وما يتبعها من أندية رياضية وبيوت الشباب. كما توجد مجالات جديدة مهمة للمجتمع وتحتاج أخصائيين اجتماعيين، ولكنها ليست مثبتة في تصنيف الخدمة المدنية، مثل الإرشاد والاستشارة الاجتماعية في القطاع الخاص، كالشّركات، والمؤسسات الكبرى، والمصانع؛ وفي الهيئات الحقوقية المتخصصة لقضايا المرأة والطفل والمعوقين، وتنمية المجتمعات الريفية والحضرية وحماية البيئة. وفضلاً عن كل ما سبق، تم منذ عقود تفعيل استراتيجية سَعْوَدَةِ عشرات أسواق العمل، ولكنها ما تزال تحت الهيمنة العددية للعمالة الوافدة. هذا وقد بدأت وزارة العمل بسعودة أسواق الاتصالات، والذهب، وتأنيث محلّات الملابس النسائية، وما يزال طريق توطين المهن البسيطة طويلاً.

وآمل أن تسبق مشروعات السعودة المستقبلية تدريبات كافية للمرشحين، لاحتلال الوظائف على أصول المهنة وأخلاقياتها، وقوانين السوق الاقتصادية، إضافة إلى إمكانية إنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في التدريب المستمر للأخصائيين والمرشدين الاجتماعيين، وتقسيم عملهم ليكون له تخصصات فرعية ليقدم خدمة أفضل. إن سدّ فجوة مخرجات التعليم الجامعي التي تفتقر إلى مهارات التدريب العالي هو جوهر التعليم الحديث بشكل يلبّي حاجة السوق.

خامساً: هل يعيش علم الاجتماع السعودي أزمة؟

نعم، إذ يتضح من العرض السابق لواقع علم الاجتماع في السعودية أنه يواجه أزمة هوية علمية (علم الاجتماع/الخدمة الاجتماعية)، وأزمة في الإنتاج المعرفي. ويبدو أن جذور الأزمة تعود إلى مجموعة أسباب، وليس إلى سبب واحد، ومن هنا سوف يشار إلى عدد منها.

١- كساد سوق علم الاجتماع: